الأيام في حوار مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية:

لا خوف من ضيق سوق العمل أمام خريجي الجامعات والمعاهد

توجهات سمو الأمير واضحة بخصوص استثمار طاقات الإنسان البحريني

حوار - خولة محمد القرينيس:

متغيرات كثيرة شهدتها الساحة العمالية في البحرين منذ صدور القرار السامي حول تغيير الهيكل الإداري لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، شملت عدة جوانب متعلقة بإنجازات الوزارة وملامح الخطة التنموية للألفية الجديدة بالنسبة لتحسين وضع العامل البحريني، بالإضافة إلى الأبواب الجديدة التي ستفتح أمام المرأة بعد أن أثبتت نجاحها إدارياً، ومدى استيعاب سوق العمل للخريجين الجدد حسب خطة الوزارة، وأين تقف مخرجات معهد التدريب من سوق العمل.. كل هذه الأمور طرحناها أمام وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة الذي تقبلها بصدر رحب كعادته في حواراته السابقة وفترة تولي صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم قائلاً:

انتقال العمالة البحرينية إلى دول الخليج ممكن في إطار نهج التعاون

المرأة العاملة البحرينية حققت إنجازات تفخر بها الدولة

خلال العام المنصرم حققنا رسالتنا من خلال التوجيه السامي للأمير المفدى والتواصل واستكمال واستمرار توجهات وفلسفة سابقة، والعهد الجديد بقيادة الأمير إنما يشكل ترشيحاً وتأسيساً لهذه التوجهات المبنية على أن الإنسان البحريني هو أغلى ثروة وأثمن رصيد ويجب الاهتمام بدعمه وتأهيله أي فتح المجال إليه للمساهمة في عملية التنمية والبناء والحصول على الموقع المناسب في سوق العمل اعتماداً على جهده وعطائه الشخصي وما يمتلكه من كفاءات وإمكانيات ومهارات وعلى هذا الأساس يستمر الاهتمام على ناحيتين، الناحية الأولى: جانب العمل من خلال خلق فرص عمل للمواطنين ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل وقد تمكنا من خلال العام الماضي من تحقيق ذلك في توظيف أكثر من 8000 بحريني في سوق العمل بعد أن حرصنا على أن نوفر لهم إمكانيات دعم مهاراتهم وإمكانياتهم حتى يتمكنوا من دخول سوق العمل بسهولة ونجاح على صعيد برامج الشؤون والرعاية الاجتماعية خلال العام الماضي شهد استمراراً وتركيزاً وتوسيعاً أيضاً بكافة الجهود والبرامج التي تهدف للارتقاء بمستوى المواطن وبالأخص الاهتمام بقضايا وشؤون الشرائح الضعيفة في المجتمع والتي تحتاج إلى المساندة والدعم بما في ذلك قضايا المعاقين والمسنين والطفولة وقضايا المرأة والأسرة وقضايا الأسر المحتاجة وكل هذه البرامج معتمدة على مبدأ أساسي وهو مشاركة المجتمع بشكل عام للتصدي لمثل هذه القضايا وهناك جو التواصل والترابط بين الناس في المجتمع وأيضاً الهدف الآخر هو تقليص مبدأ الأعتماد على المساعدة إلى مبدأ الاعتماد على النفس من خلال العديد من البرامج بما في ذلك برامج الأسر المنتجة التي تهدف إلى نقل الأسرة المحتاجة من خانة الاعتماد على المساعدات الخارجية والمادية إلى خانة الدعم الذي يؤدي إلى تمكن الأسرة من كسب رزقها والاعتماد على نفسها وبذلك حفظ كرامتها وتحقيق ذاتها..... هذا بشكل عام ملخص بما قمنا به خلال العام المنصرم.

الخطة التنموية

وحول ملامح الخطة التنموية التي ستركز عليها الوزارة في المستقبل تحدث الوزير قائلاً: إن خطة تنمية متعلقة بتنمية الموارد البشرية تعتمد أساساً على التعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بهدف أن تكون مخرجات التعليم متفقة مع احتياجات سوق العمل بأكبر قدر ممكن حتى يتمكن المتخرج من عملية التعليم أن يندمج في سوق العمل، بعد ذلك تأتي مسؤولية توفير فرص التدريب والتأهيل لهؤلاء الخريجين خصوصاً لمن لا يملكون المهارات اللازمة والمستوى التعليمي المطلوب، هذه الشرائح تحتاج إلى المزيد من الدعم خلال توفير برامج التدريب لأن قضية التنمية المتعلقة بإقامة المشاريع الجديدة والاستثمارات الجديدة والصناعات الجديدة وغيرها تحتاج إلى من يقوم بتنفيذ هذه المشاريع والمساهمة في إقامتها وهو العنصر البشري ورأس المال البشري وهذا هو دورنا في هذا القطاع.

حجم البطالة

وبخصوص خطة الوزارة تحدث قائلاً: هناك العديد من الخطوات تتخذها الوزارة فكلما زادت وتيرة التنمية واستمرت كلما زادت الحجة إلى من يقوّم برامج التنمية وللأسف الشديد البحرين كباقي دول المنطقة ليست لديها الأيدي العاملة الكافية كماً ونوعاً لتنفيذ هذه البرامج الطموحة ولذلك يستمر الاعتماد والحاجة إلى الأيدي العاملة الأجنبية ولكن يجب أن تكون هذه الحاجة في إطار نطاقها الحقيقي والصحيح ولذلك فإن الوزارة تبنت العديد من البرامج والخطوات لتأمين وتحقيق توازن بين العرض والطلب في سوق العمل، أما أوجه إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية هو أن تكون العمالة الوطنية قادرة ولديها الكفاءة والإمكانية والمهارة للإحلال محل العمالة الأجنبية وذلك من خلال تأهيل وتوفير هذه العمالة. إلى جانب ذلك تبنت الوزارة من خلال مجلس الوزراء قرارات تحدد بنسب زيادة نسبة المواطنين في سوق العمل وقد نجحنا في ذلك وقد ارتفعت نسبة البحرينيين المسجلين في هيئة التأمينات الاجتماعية بواقع 8٪ خلال العام الماضي فهو إنجاز جيد ومستمر وهو استمرار لما تم تحقيقه في السنوات السابقة. وكما تعلمون أن هناك قراراً من مجلس الوزراء بأن تقوم كل مؤسسة تحتاج إلى عمالة ولديها عمالة أجنبية بارفاع هذه العمالة بواقع 5٪ في السنة وهذه الخطة يتم تنفيذها بشكل جيد. وبالنسبة لحجم البطالة في البحرين هو في الواقع 2.3٪ من معدل البطالة من مجمل القوى العاملة. والقضاء على البطالة شيء مستحيل وخصوصاً مع اقتصاد متوازن وعادي ولذلك سنبقى مع المجتمع الدولي بشكل عام نعاني من هذه القضية والمشكلة التي برزت في كل الاقتصاديات حتى اقتصاديات الدول المتطورة لأن حاجة السوق إلى نوعية معينة لارفاع مستوى أداء المؤسسات من الناحية التقنية المتطورة في الأداء والإنتاج والصناعة حتى في الخدمات خلقت جواً يستدعي أن يكون هناك وقت للبحث عن عمل للحصول على العمل المناسب وهذه المشكلة التي يواجهها الجميع إضافة إلى وجود قضايا هيكلية لإعادة الهيكلة الاقتصادية في كثير من الدول وزيادة حجم التدفق في سوق العمل بشكل عام وهذه المشكلة ستبقى ولكن لكل شيء جوانبه الإيجابية، فلا أعتقد وجود فائض في الأيدي العاملة يؤيده الاقتصاد إذا كان في حدود مقبولة والحدود المقبولة تقدر بحوالي 5٪ فقط يمكن أن تعتبر جانباً إيجابياً لأن وجود هذا الفائض حافز من الحوافز للإنتاج وإقامة المشروعات واستقطاب الاستثمارات واذا كان هناك مستثمر ويعرف رأس المال البشري وهو الأهم الآن لأن الرأس المال المادي ممكن أن يتنقل بسهولة من بلد إلى آخر. ولذلك وجود فائض من العمالة يعد عنصراً من عناصر الجذب للاستثمار ولدينا الكثير من العمالة. أما التفكير في قرار تخصيص راتب شهري للعاطلين عن العمل ليس عنصراً من عناصر التقدم أو التخلف وتقديم هذه الرواتب للعاطلين عن العمل إذا كانت الدولة عاجزة عن توفير فرص العمل فإنها تعطى مساعدات شهرية ولكن إذا كان الوضع الموجود انه هناك فرص عمل وعندنا البطالة الهيكلية وليست البطالة الجوهرية والبطالة الجوهرية تعني عدم وجود فرص عمل ونحن لدينا فرص عمل ولكي نسد هذه الفرص نستقدم عمالة من الخارج فإذا كانت هناك فرص عمل فالمشكلة لدينا ليست عدم وجود فرص عمل وإنما عدم تمكن هذا المواطن من الاستفادة من فرص العمل.. لماذا، لأنه يمكن أن ينقصه شيء، فعوضاً عن التركيز على